

## سياسة آليات الرقابة والإشراف على المؤسسة وفروعها

### ومكاتبها وتقييمها

مؤسسة فيصل بن مشعل بن سعود بن عبد العزيز المجتمعية

(مجتمعي)

تم اعتماد السياسة من قبل مجلس الأمناء في اجتماعه الثاني في دورته الثانية

الخميس الموافق 2023/02/02م

● مقدمة:

إن سياسة آليات الرقابة والاشراف تعد مطلباً أساسياً من متطلبات ضوابط الرقابة الداخلية في المؤسسة حيث إنها تعمل على تحديد المسؤوليات والصلاحيات الإدارية والتي من شأنها أن تعزز من ضبط مسارات تدفق المعاملات والاجراءات لتمنع مخاطر الفساد والاحتيال، وتعمل على تطوير العملية الادارية.

● النطاق:

تحدد هذه السياسة المسؤوليات العامة على كافة العاملين ومن لهم علاقات تعاقدية وتطوعية في المؤسسة، ويستثنى من ذلك من تصدر لهم سياسات خاصة وفقاً للأنظمة.

● البيان:

أولاً: الرقابة:

- بالتقارير الإدارية:  
أن التقارير الإدارية يعتمد عليها اعتماداً كلياً في تقييم الأداء للمؤسسة، وتوجه هذه التقارير بالدرجة الأولى إلى مجلس الأمناء لأنه الجهة المسؤولة عن اتخاذ القرار في تصحيح الانحراف واتخاذ الإجراءات اللازمة، وأن تعد هذه بصفة دورية و بانتظام، ويجب اعدادها بطريقة جيدة وواضحة ومنها.
- بالتقارير الدورية: وتكون هذه من العاملين لمدراءهم بصفة: يومية، أسبوعية، أو شهرية أو فصلية أو بعد انتهاء مرحلة معينة من مشروع، أو بعد انتهاء مشروع.
- بتقارير سير الأعمال الإدارية: وتكون هذه التقارير من المدراء إلى مجلس الأمناء وتتضمن أنشطة الإدارات والإنجازات المتعددة.
- بتقارير الفحص: وتكون لتحليل ظروف مشروع سابقة ولاحقة لتساعد أعضاء مجلس الأمناء على التصرف السليم في توجيه القرارات.
- بتقارير قياس كفاءة العاملين: وتعد بصفة دورية عادية من قبل الرؤساء المباشرين لمؤوسهم، وتشمل على قياس القدرات والتوصية لتطوير تلك القدرات، ومدى تعاونهم مع فريق العمل... وغيره من معايير واضحة مناسبة للمؤسسة.
- بالمذكرات والرسائل المتبادلة: وتكون بين الإدارات والأقسام وتستخدم هذه لحفظ الملفات والمعلومات والبيانات لسهولة الرجوع لها للمتابعة والتقييم.

- بالتقارير الخاصة: وذلك من خلال الاتي:

- 1- تقارير الملاحظة الشخصية
- 2- تقارير الاحصائيات والرسوم البيانية.
- 3- مراجعة الموازنات التقديرية.
- 4- متابعة ملف الشكاوى والتنظيمات.
- 5- مراقبة السجلات والمراقبة الداخلية.
- 6- مراقبة السير وفق معايير نظام الجودة.
- 7- تقييم ومراجعة المشاريع.

ثانياً: المبادئ:

- مبدأ التكاملية: تكامل الرقابة وأساليبها من الأنظمة واللوائح التنظيمية والخطط الاستراتيجية والتنفيذية في المؤسسة.
- مبدأ الوضوح والبساطة: سهولة نظام الرقابة وبساطته ليكون سهل الفهم للعاملين والمنفذين ليسهم في التطبيق الناجح والحصول على النتائج المناسبة.
- مبدأ سرعة كشف الانحرافات والابلاغ عن الأخطاء: إن نظام الرقابة وفاعليته في المؤسسة مهم لكشف الانحرافات والتبليغ عنها بسرعة وتحديد أسبابها لمعالجة وتصحيح تلك الانحرافات والأخطاء.
- مبدأ الدقة: إن دقة المعلومة ومصدرها هام بالنسبة لمجلس الأمناء لأنها هي التي تساعد على صنع القرار والتوجيه السليم واتخاذ الإجراءات المناسبة، وعدم الدقة في ذلك يعرض المؤسسة لمشاكل وكوارث لا قدر الله.

• **المسؤوليات:**

تطبق هذه السياسة ضمن أنشطة المؤسسة وعلى جميع العاملين والمنتسبين الذين يعملون تحت إدارة وإشراف المؤسسة الاطلاع على الأنظمة المتعلقة بعملهم وعلى هذه السياسة والإلمام بها والتوقيع عليها، والالتزام بما ورد فيها من أحكام عند أداء واجباتهم ومسؤولياتهم الوظيفية. وعلى الإدارة التنفيذية تزويد جميع الإدارات والأقسام بنسخة منها.

الرئيس التنفيذي



م. منصور بن إبراهيم الرسيني

